جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة :دكتوراه حديث

المادة :تخصصي /عراق.

عنوان المحاضرة

الاوضاع الاقتصادية في عهد الملك فيصل الاول (1921-1933)

ا.د.ابتسام حمود محمد

الاوضاع الاقتصادية في عهد الملك فيصل الاول (1933-1921)

شخص الملك فيصل الأول في خطاب العرش23 آب ١٩٢١مشاكل العراق الاقتصادية منذ اللحظة الأولى ، الذي كان يعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة متوارثة من الحكم العثماني لذلك حدد الملك النقاط المهمة لرفع الواقع الاقتصادي في العراق ومنها :

1. النهوض بالزراعة واقامة مشاريع متطورة للري ومكافحة الآفات الطبيعية من فيضانات وجراد .
2. اقامة صناعة وطنية والبدء باستثمار ثروات العراق الطبيعية وبشكل خاص النفط.
3. ربط انحاء العراق بشبكة من الطرق الحديثة ، ولاسيما سكك الحديد لتسهيل اتصال العراق بالخارج وتنشيط التجارة.
4. زيادة موارد الدولة وتنظيم الضرائب والاقتصاد في النفقات ووضع عملة وطنية وانشاء المصارف.
5. الاهتمام بالمشروعات الخدمية والحضارية من شبكة كهرباء وماء صالح للشرب وخطوط الهاتف والمستشفيات والمدارس .

الزراعة

الزراعة كانت تمثل العمود الفقري لمجمل الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة لذا كان من الطبيعي أن تحظى باهتمام خاص من الملك فيصل الأول ، ولكن مجال تحركه في ذلكالميدان كان محدوداً على الرغم من إرادته ، لأنه لم يكن بوسعه أن يتخطى العلاقات الاقطاعية السائدة في الريف إلا في حدود ضيقة فيما كان يعتمد كل تطور زراعي حقيقي على التصدي لتلك الظواهر قبل كل شيء ، كما إن البريطانيين لم يروا من مصلحتهم أن تمتد يد التغيير الجذري الى الهيكل الاجتماعي القائم الذي رأوا فيه ضمانة لعرش الملك فيصل في أن الوقت ذاته ،فالتخلف والفقر كانتا منتشرتان ، أما موارد البلاد فكانت تحت رحمة فكانت الزراعة تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وقلة الامطار وهجوم الجراد والحشرات وعلى الرغم من ان القطاع الزراعي كان يؤلف عصب الحياة الاقتصادية في العراق في تلك الحقبة على أساس أحتساب تعداد المشتغلين بالزراعة ، وكان الفلاح يعتمد على الوسائل التقليدية في الانتاج وذلكعائد إلى طبيعة تنشئته ضمن مجتمع ريفي مغلق ، وكانت محاولات الحكومة من خلال وزارتها المتعاقبة في تنظيم العلاقات الزراعية بطيئة ، فلم تضع الحلول للمشاكل القائمة كمشكلة الأراضي ولم تبادر الى تحسين أوضاع الفلاحين ، بل كانت تحابي فئة على حساب أخرى، مما أخل بالحقوق

ودمر الانتاج الزراعيفلم ينل من التحديث سوى بعض المحاصيل البسيطة والمحدودة مثل القطن وغيرها ، إذ ابقت السلطات البريطانية في العراق على النظام الاقطاعي وقربت اليها العشائر الموالية لها على حساب الاخرى المناهضة لها .

رغم كل تلك المعوقات اتخذت في عهد الملك فيصل سلسلة من الاجراءات التي من شأنها تطور الوضع الزراعي في فقد ظهرت مؤسسات حكومية عدة للعناية بشؤون الزراعة منها استحداث وزارة للري والزراعة في عام 1927 بقيادة الوزير عبدالحسين الجلبي وافتتاح أول مدرسة للزراعة في الرستمية ، وكان التعليم فيها مجانياً على العكس من المدارس الحكومية الاخرى ، كما إن هنالك بعض العوامل التي ساعدت على حصول تحسن نسبي في الوضع الزراعي ، كان أهمها ازدياد ارتباط الريف بالمدينة وبالتالي تعزيز الانتاج من أجل السوق ليحل بسرعة محل الانتاج الطبيعي ، والتوسع في استخدام المضخات التي أسهمت كثيراً في التغلب على مشكلة المياه في فصل الصيف بالنسبة للمناطق السيحية ، وعلى الرغم من أن جميع التشريعات الزراعية التي صدرت في عهد الملك فيصل وبعده ، مثل قانون تسوية حقوق الاراضي و قانون حقوق وواجبات الزراع تخدم الاقطاعيين ورؤساء العشائر في محصلتها النهائية ، إلا أنها ساعدت أيضاً على تعزيز أسباب الاستقرار وتنظيم العلاقات بين الاطراف المعنية بعملية الانتاج الزراعي .

وبحكم تلك العوامل تضاعف حجم المساحات المزروعة والذي أدى الى حدوث فيض كبير في الانتاج الزراعي الذي وجد طريقه الى الاسواق الخارجية ، فقد بلغ فيض انتاج الحبوب في ولاية الموصل وحدها مائة وأربعين ألف طن بين اعوام ١٩٢٢ – ١٩٣٣،كما حاولت الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الأول الاستفادة من الخبرة الاجنبية لمعالجة مشكلات البلاد الاقتصادية ، وفى قدمتها مشكلاتها الزراعية ، إذ المت بالعراق في عام ١٩٢٥ افات طبيعية دمرت الزراعة استقدمت الحكومة الخبير المالي البريطاني السير هلتن بانك (Hilton Bank)الذي وصل بغداد في أواخر آذار 1925، ووضع الحلول المشاكل التي دمرت الزراعة ، وفي أواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٩ استقدمت الحكومة الخبير البريطاني داوسن (Dowson) لدراسة مشكلة الاراضي الزراعية وسبل معالجتها.

الصناعة

يمثل الإنتاج الصناعي في العراق خلال عهد الانتداب امتداد لما ساد من نمط انتاجي خلال الحقب السابقة ، اذ اسهم النشاط التجاري بدخول البضائع الاجنبية الرخيصة في منافسة

الصناعات الحرفية الأمر الذي ادى الى حدوث الأزمة التي احاطت بالحرفين وهددت العديد من الصناعات التقليدية التي كانت سائدة ، فظهرت الصناعات التي تقوم على اساس الصادرات واغلبها صناعات حرفية يدوية رخيصة الثمن ، إذ كانت الصناعة تعتمد على كثافة السكان وتوفير المادة الأوليةإذ يشير تقرير المسح العام للشركات العامة في العراق الى عدم وجودها في العراق بين المدة 1919 - 1928 سوى شركتين احدهما تجارية والأخرى صناعية.

أما تطور المؤسسات الرأسمالية الخاصة فقد كان ضعيفاً ولم يحدث سوى في بعض الفروع الإنتاجية التي تلبي احتياجات السوق المحلية كإنتاج الأقمشة الخاصة لصنع الملابس الشعبية والشال ومواد البناء وصناعة السجاد والصياغة وفي الفروع التي لها علاقة بتعبئة المنتجات الزراعية وتجهيزها للتصدير وأعمال الحدادة والنقل ويتضح بأن السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب لم تدعم الصناعة الوطنية إلا أنها في الوقت ذاته سمحت بقيام بعض المشاريع الصناعية في الحدود التي تتطلبها مصالحها المباشرة أو التي لا تتعارض مع مصالحها فأسندت بقوة نشوء وتطور القطاع النفطي من جانب ومن جانب أخر لم تعترض سبيل نشوء وتطور بعض صناعات.

اهم عوامل تخلف الصناعة في الفترة الاولى لتولي فيصل الاول الحكم كان قلة رؤوس الاموال الوطنية وعدم كفاية المواد الاولية كالفحم والحديد وقلة الطلب في السوق المحلية ونقص المهارات الفنية لدى العاملين ، إلا ان الحكومة لم تقف مكتوفة الايدي بل شرعت قانون تشجيع الصناعات الوطنية عام ١٩٢٥ اعفت الالات والادوات المستورة لمعامل النسيج الصوفي من الضريبة وقانون اخر لاعفاءالحديد من الضريبة ، وعلى الرغم من البطء لتطوير الصناعة الا سياسة الدعم والتشجيع قد ساهمت في نشوء الصناعات الاستهلاكية الوطنيةوافتتحت معامل كثيرة وفي مختلف الصناعات.

وفي مجال الاستثمار النفطي اعتبرت بريطانيا بعد الاحتلال مذكرة ١٩١٤ العثمانية التي وعدت فيها شركة النفط التركية بمنحها الامتياز المستمسك الوحيد الذي ادعته في الضغط على الحكومة العراقية فيما بعد لمنحها امتياز النفط العراقي ، ولقد رفضت الحكومة العراقية منذ ١٩٢٣ذلكالوعد ولم تعترف بشرعيته، إلا أن تهديد بريطانيا بضم الموصل إلى تركيا وموقف عصبة الأمم من العراق وإنذاره بأنها لن تسمح بإبقاء الموصل ضمن العراق ما لم تمنح شركة النفط التركية الامتياز المطلوب ، رفض المندوب السامي البريطاني نشر القانون الأساسي ما لم تمنح الشركة ذلك الامتياز وهو ما حمل حكومة ياسين الهاشمي على تصديق الامتياز ، ووتم

انشاء شركة نفط خانقين لاستثمار النفط وكان النفط يكرر في مصفى الوند وتقوم بتوزيعه شركة نفط الرافدين وهي شركة فرعية تابعة لشركة النفط الانكليزية الفارسية ، وفي أواخر ١٩٢٧ اكتشف النفط في منطقة بابا كركر في كركوك ، وتم اكتشاف حقل أخر في عين زالة ولما كانت بريطانية تعمد إلى جعل نفط العراق احتياطياً مستقبلياً لها إضافة إلى أن تلك الحقول بعيدة عن ساحل البحر ، فأن إنتاج النفط بكميات كبيرة ولأغراض التجارة لم يباشر به إلا بعد عام ١٩٣٤ .

التجارة :

منذ الاحتلال البريطاني عام 1914 سيطرت الشركات البريطانية سيطرة تامة على تجارة العراق الخارجية ، وانعدمت المنافسة الأوربية وتحطمت التجارة الوطنية ان تلك المصالح الاقتصادية هي التي جعلت بريطانيا تفرض هيمنتها على العراق وفي عهد الانتداب البريطاني قامت بريطانيا بفرض الأنظمة والقوانين والاتفاقيات التجارية والمالية على العراق ، وقد وجدت الحكومة في سنة ١٩٢٦ أن استمرار العمل بذلك القانون لم يتلاءم والتطورات الاقتصادية واتساعها ، فقررت وضع لائحة قانونية لذلك الغرض تقتبس أسسها وأحكامها من أحدث القوانين على ضوء المبادئ التي أقرتها لجنة توحيد القوانين التجارية في عصبة الأمم ، فأعدت وزارة العدلية لائحة قانونية اقتبست أحكامها من قانون التجارة التركي الحديث المأخوذ من القانون التجاري الألماني ، ومن اللائحة التي أعدتها عصبة الأمم وقبل أن تتم اللجنة أعمالها استقالت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في 1 تشرين الأول ١٩٢٦ ، فتوقف المشروع ولم يستأنف العمل لانجازه .

برزت آثار الأزمة الاقتصادية على التجارة العراقية بصورة مفاجئة فخلال شهر آب عام 1929 توقفت حركة تصدير البضائع العراقية حتى أن صادرات العام 1928 مقارنة مع الأشهر المحتسبة كانت أفضل بكثير من عام بداية الأزمة، والواقع أن سعة الصادرات في ذلك العام ارتبطت بشكل مباشر يتحسن الإنتاج الزراعي، مما كان له أبلغ الأثر في تنشيط التجارة واستقرار أسعار الغلاء مما مكن السوق العراقية من الإيفاء بالتزاماتها إزاء الطلبات الخارجية وقد ساد الحذر والقلق الشديد لدى الإدارة الحكومية في حال تحسن الإنتاج الزراعي وزيادته، وكان مرد تلك الحالة الغربية جراء الكساد الذي تعرضت له المنتوجات العراقية وبقائها في المخازن دون تصريف. وقد وعت الحكومة ملابسات تلك الحالة مبكرا، إذ قامت الحكومة بتدعيم الميزانية عن طريق التقليل في المصروفات والاعتماد على الكادر الوطني لإشغال الوظائف في

الدولة فاستخدام الموظفين الأجانب يسبب خلل كبير إذ لا هم لهم سوى خدمة مصالح بلادهم، فضلاً عن إلى حصولهم على أجور من الأجدى لو كانت تصرف للمواطنين العراقيين والعملية تلك تكبد خزينة الحكومة مبالغ طائلة تذهب هدرا، بحكم خروج تلك الأموال إلى بلدان الموظفين الأصلية، بذلك يعاني البلد من نقص في العملات المتداولة.